

التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بسوق الشغل Higher education in Algeria and its Relationship to the Labor Market

بوعليت محمد

جامعة عمار ثليجي الأغواط

mouhamedboulit@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/10/26

تاريخ الاستلام: 2021/04/19

ملخص:

يعتبر التعليم شيء مهم لكل المجتمعات بكل مراحلها وبالأخص التعليم العالي وهذا هدف أساسي من أهداف الجامعة وهي تقديم للمجتمع كفاءات سواء عالية المستوى أو متوسطة المستوى وبالتالي تكون الجامعة حققت أهدافها ، فالجزائر كباقي الدول توجد بها الكثير من الجامعات وخاصة في العشرين سنة الأخيرة زادت حتى أصبح في كل ولاية جامعة ، فكان التعليم العالي في الجزائر يتبع النظام الكلاسيكي وفي بداية الألفية تحولت الجزائر الى نظام جديد في التعليم العالي ، وهو نظام ل م د والذي تتمحور فلسفته على التكوين حسب حاجة السوق الى الكفاءات أو خريجي الجامعات ولكن وبالتالي فتح تخصصات جديدة حسب المنطقة التي توجد بها الجامعة وكذلك يعتمد على الشراكة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي ولكن لم يكن لي يتحقق هذا نتيجة لعدة عوامل وهي التوجه الى التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وعدم وجود إستراتيجية واضحة حول التكوين وسوق الشغل ، وهذا ما زاد حملة الشهادات الجامعية يتزايد حيث وكأنه زيادة حملة الشهادات بوتيرة منتتالية هندسية ومتطلبات سوق الشغل بمنتتالية حسابية خلق عدم توازن بين سوق الشغل وخريجي الجامعات .

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي ، التكوين المتخصص في التعليم العالي ، كفاءة العنصر البشري ، سوق الشغل ، القطاعات الحيوية .

Abstract :

Education is considered an important thing for all societies at all levels, especially higher education which is one of its major goals. Algeria, like other countries, has many universities, especially in the last twenty years, until it became a university in every state, so higher education in Algeria followed the classic system, and at the beginning of the millennium, Algeria turned to a new system in higher education, It is the LMD system, whose philosophy revolves around training according to the market need for competencies or university graduates, and thus opening new specializations according to the region in which the university is located and also depends on partnership with the social and economic environment but this could not be achieved because of several factors, the trend towards quantitative training upon the expense of qualitative training and the lack of a clear strategy about training and the labor market, and this is what increased the university:

Key words: Higher education, specialized training in higher education, competency of the human element, labor market, vital sectors.

تمهيد:

نحاول الإجابة على الأسئلة المقدمة من خلال التقديم والاشكالية المطروحة حول العلاقة التبادلية بين التكوين الجامعي وسوق الشغل في الجزائر وهذان المتغيران مهمان جدا كون الشغل متغير أساسي للفرد والمجتمع وكذلك التكوين فبدون تكوين لا نستطيع أن نقدم للمجتمع كفاءات قادرة على القيام بأدوار تنعكس على الخدمة وكذلك على نوعية وجودة المنتج فكفاءة العنصر البشري معيار من معايير الازو وبالتالي التكوين الجيد للفرد يعطي منتج جيد من خلال تطبيق الأفكار والتحكم في الآلة وتقديم الخدمة والتسيير الجيد والتأقلم مع التنظيم الا الشيء الذي لا يمكن تقبله هو تكوين كمي لا نوعي وكذلك تكوين فائض خارج احتياجات السوق سواء أنية أو مستقبلية يخلق مشاكل كالبطالة ورياءة الخدمة والمنتج .

أولا: الإشكالية

بنى نظام التعليم العالي على مقاربتين اقتصادية واجتماعية وهي أهداف يجب أن تتحقق وبالتالي هو استثمار طويل أو متوسط الأمد فلا يمكن لك أن تقوم بالتنمية في عدة مجالات مالم يكن لديك كفاءات بشرية قادرة على إنجاز المشاريع وتطبيق الأفكار وحاملة للأفكار من أجل الاستمرارية ووضع الأسس والقواعد لذا يعد العنصر البشري وخاصة الكفاءة معيار اقتصادي واجتماعي قادر على إنتاج الثروة في شتى الميادين المتاحة فتحسين القدرات الذاتية للفرد لا تتم الا عن طريق التعليم والتكوين ثم التدريب ، ولقد تغير نظام التعليم العالي في الجزائر منذ بداية الالفية الثالثة من النظام الكلاسيكي الى النظام ل م د وهذا النظام هو نظام موجود في جميع دول العالم،وله فلسفته من حيث المحتوى والمناهج الى غيرها وهذا ما يطلب عدد كبير من الأساتذة ذات كفاءة ونوعية، فكانت فكرة تطبيقه نتيجة للتغيرات الحاصلة على جميع المستويات فالتكوين في هذا المجال يستمد قوته من الفضاء الخارجي وهو ما تحتاجه البيئة الاجتماعية المحلية من كفاءات على المؤسسات الجامعية توفيرها فعملت الدولة على زيادة الإطارات التي تقوم بالتأطير والتكوين الجامعيين، ولكن هذا التكوين لم يكن مبني على سوق الشغل حيث نرى أن الجامعة مفصولة عن المجتمع وخاصة في العلاقة التبادلية بما يجب أن يكون لتعم الفائدة من عدة جوانب سواء من حيث استقطاب يد عاملة مؤهلة وكذلك تقليص نسب البطالة وكذلك بتوفير الثروة للدولة من خلال ما تنتجه هذه الكفاءات في جميع المجالات فالمجتمع الجزائري لديه خصوصية معينة من حيث مجانية التعليم وكذلك تواجد نسب كبيرة في

الجامعة من خلال الهرم السكاني والتزايد السكاني في فترة وجيزة ساهم في دخول عدد كبير من الشباب الى الجامعة عكس وتيرة النمو الاقتصادي الذي يعتمد على البترول والشغل كله موجه الى قطاع الخدمات هذا من جهة ومن جهة أخرى نوعية التعليم وخاصة ما تعلق بالنظام الذي لم يعطي نتائج بل ساهم في كثرة حاملي الشهادات العليا وهذا ما انعكس على بعض المناصب الشاقة كالزراعة والصناعة وغيرها وأصبح التوجه خدماتي كونه يحمل شهادة ولا يمكن أي يعمل أقل فيتوجه الى السوق الموازية ولا يعمل في مجال آخر أقل من مستوى شهادته وكذلك البيروقراطية في التوظيف وعوامل أخرى ، فالمعادلة الاقتصادية تقول أنه لا يمكن أن نوظف عمال لا ينتجون يؤثرون على هامش الربح وكذلك التوظيف الاجتماعي بل التوظيف الاقتصادي وهنا البحث عن كفاءة العنصر البشري وملائمة التكون مع المنصب المطلوب ونوعية المتكون وتكلفته بالنسبة للمؤسسة .ومن خلال هذا التقديم نطرح مجموعة من الأسئلة .

كيف يمكن لسوق الشغل أن يستوعب خريجي الجامعات وبالتالي القضاء على بطالة خريجي الجامعات؟

كيف يمكن لكفاءات خريجي الجامعة الاستفادة منها في القطاع الاقتصادي؟

ثانيا: مفهوم التكوين والجامعة

سننظر لمفهومين أساسيين وهما التكوين والجامعة لأهمية هذين المتغيرين في هذه الدراسة .

1. مفهوم التكوين : هو مجموع العمليات التي من شأنها أن تضع الجماعات والأفراد وتجعلهم في حالة تسمح لهم بالتنفيذ المتقن لمهامهم الحالية أو المهام التي توكل اليهم والتكوين هو التأهيل أي تعلم الفرد ثقافة وفلسفة جديدة وهو وسيلة للتطوير مهنيًا للتكيف مع متطلبات المناصب ونجاح المشاريع المهنية الفردية.

هو تلك الجهود الهادفة الى تزويد الموظف بالمعلومات والمعارف التي تكسبه مهارة في أداء العمل او تنمية وتطوير ما لديه من مهارات ومعارف وخبرات مما يزيد من كفاءته في أداء عمله الحالي او بعده لأداء اعمال ذات مستوى أعلى.

2. تعريف الجامعة : هي المصدر الأساسي للخبرة ، وهي محور النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون ، مهمتها التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية سواء نظرية أو تطبيقية ، وكذلك تمهيد الظروف لتنمية الخبرة الوطنية التي بدونها لا يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في كل الميادين .

ومن بين وظائفه له وظيفة إنمائية تكوينية فالتعليم العالي يعمل على تكوين الأفراد وتحويلهم من موارد بشرية مجمد إلى طاقات فعالة مستعدة للقطاع ، والتعليم العالي من بين مخرجاته أنه يساهم في العملية الانمائية.

ثالثا: التعلم العالي حسب منظمة اليونسكو

هو كل نمط تكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي منظم في مؤسسات التعليم العالي.

وهو كل أنواع دراسات التكوين أو التكوين الموجه الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي معترف بها من طرف السلطات الرسمية

1.التعليم العالي: هو عبارة عن مرحلة تعليمية مكمل للمراحل التعليمية السابقة ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من الجوانب، يتمكن بعد تخرجه من الاسهام في المسيرة التنموية للبلاد.

رابعا: التكوين النوعي في الجامعة

هناك علاقة بين التكوين في الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بكل أنواعها سواء إنتاجية أو خدمتية أو صناعية وهذا موجود في الاتفاقيات والقوانين والمقررات ولكن الواقع يقول عكس ذلك كون التربصات التي تتم في هذه المؤسسات وكذلك العقود يجب أن تكون أكثر وخاصة مع تمويل البحوث والمشاريع في الجامعة والاستفادة منها في المؤسسة ولذا ربط مخابر البحث بهذه المؤسسات من حيث الاستفادة منها في المؤسسة وبالتالي العمل في هذا الاطار فالمحيط الاقتصادي يجب أن يبنى على الأفكار والابداع والبحث العلمي وكذا حل المشكلات التي تواجه هذه الشركات في الجامعة وكذلك تمويل البحوث التي يجب أن تكون تصب في هذا من خلال المشاركة في المجالس العلمية لهذه المخابر وهنا يكمن هذا الربط الثنائي فالباحث يستفيد من البحث من حيث تطبيقه في هذه المؤسسات وليس حبيس الأدرج في الجامعة وخصوله على الشهادة والبحث في المؤسسات عن العمل .

خامسا: خريجي الجامعات وشبح البطالة

يعاني خريجي الجامعة من البطالة وهناك فئة كبيرة تعمل في عقود ما قبل التشغيل وهذا لكثرة العدد الهائل من خريجي الجامعات في جميع التخصصات رغم النقص الكبير في بعض المناصب ولكن الإشكالية المطروحة هي الوظائف الحكومية الخدمتية غير إنتاجية وهنا يجب

أن يكون القطاع الاقتصادي منتج وهنا زيادة الإنتاج العملية الاقتصادية معدة بعض الشيء كون العنصر البشري متوفر من خلال الواقع أنه في فترة توفرت الوسائل والأموال ولكن العنصر البشري الكفاء مهم جدا لنقل نوعية التكوين والتعليم جيدة ولكن سوق الشغل لا يوفر المناصب الكافية لهذه الفئة زيادة على ذلك مستوى الأجور المتدني كون متوسط الدخل كذلك وهذا سبب مشكلات اجتماعية متعددة سواء الهجرة غير شرعية أو المقننة تأخر الزواج إلى غيرها من مشكلات اجتماعية كثيرة .

سادسا: توظيف خريجي الجامعات

قبل التطرق للتوظيف الخاص بخريجي الجامعات لابد من معرفة كل المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية وخاصة : القوى العاملة التي هي الفئة النشطة التي يمكن الاستفادة منها في النشاط الاقتصادي وهم عبارة عن جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة سواء كانوا مشغولين أو بطالين أو عاطلين عن الشغل ومن بين هذه الفئات نجد فئة خريجي الجامعات في كل المستويات وحتى من يزاولون الدراسة في الجامعة .

يلقى خريجي الجامعة كل سنة عقبات كثيرة خاصة في مجال التوظيف وهذا نظرا لكثرة عدد المتخرجين مع متطلبات سوق الشغل وهذا ونجده في كل المستويات سواء على مستوى الليسانس او الماستر وحتى الماجستير والدكتوراه كون خريجي الجامعات أغلبهم في التخصصات الأدبية والإنسانية.

سابعا: كيف يستقطب سوق الشغل خريجي الجامعات

إن الفهم الشامل للعمالة حجما ونسبة وهيكلتها يعتبر أساس تحديد مستويات العمالة، والتعرف على القطاعات التي تعاني من نقص في بعض المهارات، وكذلك التي تواجه زيادة في العمالة لكي نستخلص الخصائص الحقيقية للعمالة في الجزائر .

وكذلك لابد من استحداث قاعدة بيانات حول سوق الشغل ومخرجات التعليم، ويجب توفير نظرة استشرافية للمستقبل والا سنقع في مشكل إنتاج خريجي الجامعات مع تنامي الوظائف، هنا الإشكالية تبقى مطروحة فيجب الاستفادة من عنصر الشباب والا سنعاني من البطالة لدى الفئة النشطة ،فالذهاب الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود نظرة للسوق من حيث خلق الوظائف الدائمة أو المؤسسات الاقتصادية، وهذا سيخلق مناصب جديدة واستقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات ،فالتعليم بهذا الشكل كون الجامعة تعطي للمجتمع كفاءات هل هذا

التكوين يحتاجه السوق أم هذا التكوين لا يستقطبه سوق الشغل، وهنا نجد فائض في هذه الفئات ونجد حاملي الشهادات بطالين، فهذا ينعكس على مستوى الشهادة ونوعية التكوين وهنا مشكلة من نوع آخر .

الخاتمة:

التعليم والتكوين بين تحديات سوق الشغل وإشكالية البطالة والتعليم العالي في الجزائر وعلاقته بسوق الشغل، فيعد تركيب السكان من فئتي الاعالة وفئة النشطين الذي يحتوي على السكان النشطين وهذه الفئة إذا كانت كبيرة وسوق الشغل لا يحتويها تكون نسبة البطالة كبيرة جدا وكذلك بالنسبة للفئة الأولى من المتدرسين أقل من 14 سنة الذي يدخلون الى فئة النشاط ولكن بما أننا نتكلم عن فئة الشباب الذي يدخل الجامعة هم فئة سنهم على الأقل 21 سنة وهي السنة التي يتخرج فيها الشاب حامل لشهادة ليسانس ولكن المعادلة المتوازنة تكون بين العرض والطلب وكذلك الرؤية المستقبلية للسوق فيجب أن يكون السوق والتكوين متوافقان لكي لا تكون لدينا نسبة بطالة كبيرة أو مناصب شاغرة من جهة أخرى وكذلك عدم التوازن في التخصصات فهناك تخصصات كثيرة فيها فائض وتخصصات فيها نقص فمعادلة التكوين والشغل تشبه معادلة الاستهلاك والإنتاج اقتصاديا فالجانب الاجتماعي والذي هو مؤطر بجانب قانوني حق المواطن في التعليم ومجانية والطلب المتزايد على الوظائف الحكومية وكأننا مازلنا في عهد الاشتراكية رغم التحولات الكبرى والتوجه الى اقتصاد السوق والتغير الحاصل من المصنع الى المؤسسة التي تهتم بالجانب الربحي لا بالجانب الاجتماعي وكذلك ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وملكية المؤسسات من طرف الأشخاص الا أننا نجد عقود ما قبل التشغيل أغلبها في القطاع العام وفي قطاع الخدمات وهذا ما جعل التكوين يتأثر من حيث النوعية أما في الجامعة نجد توجه الدولة الى التكوين في العلوم الإنسانية على حساب العلوم التقنية وكذلك وجود نسبة الاناث أكثر من الذكور في الجامعات أكثر من 70 بالمائة في التخصصات الأدبية والإنسانية عكس فترة ما قبل 2000 وهذا ما جعل أغلب الطلبة يتوجهون الى هذه التخصصات وكذلك لا ننسى السوق الموازية وكذلك القطاع الخاص الذي يعتمد على التمويل الحكومي والاستفادة من المزايا على حساب الإنتاج النوعي كل هذا جعلنا في دوامة ما إنعكس على التكوين النوعي وهي رغبة المتكون في كسب المعارف بل البحث عن الشهادات لان السوق لا تبحث عن كفاءات لأن هذه المؤسسات لا تهتم بالأفكار وبالتالي علاقاتها مع الجامعة علاقة تجارية أما فيما يخص البحث أو تمتلك مخابر بحث لتطوير نفسها هذا غير موجودة فمثلا نجد البحوث في كثير من الجامعة العالمية تمولها الشركات وهي مشاكل تعاني منها هذه

الشركات وبالتالي تبحث عن تطوير نفسها من خلال البحث العلمي هنا تستفيد الجامعة من تمويل البحوث وبالتالي تكون نوعية للبحوث وكذلك بالنسبة للبحث عن المواهب أو شراء براءات الاختراعات الى غيرها فجودة التعليم تتحكم فيها عوامل عديدة فالشركات الخاصة استفادت من مجانية التعليم وكثرة عدد الطلب بتمويل الجامعات بالمواد المنتجة وهنا نتكلم عن تمرير المال العام للخواص إذا كان الطالب الذي يدرس في الجامعة تصرف عليه الدولة مبلغ مالي في الدراسة والخدمات ونضع له أشخاص يقومون بصرف هذه الأموال عليه لتطويره وتكوينه وتوفير له الجو المناسب فهذا جزء من المشكلة وبالتالي لا يهتم بالدراسة يبحث عن الشهادة ويدخل في صراع مع عدة أطراف من خلال النقابات فيجب أن نعطي له أمواله خاصة المتعلقة بالخدمات وهو يصرفها على نفسه وهكذا يحس أن الدولة صرفت عليه أموال يجب أن يدرس ويكون هناك رغبة للدراسة لا نقول له التعليم مجاني في حين يكلف الطالب سنويا مبلغ كبير ويكون حامل شهادة فارغة .

إن التعليم والتكوين له هدف واضح وهو أين تتم مخرجاته بل في سوق الشغل وبالتالي يجب أن تكون هناك علاقة واضحة فمن الناحية الاقتصادية العنصر البشري اليوم هو مؤشر اقتصادي مهم فالدول الآن تعاني من هذا العنصر الذي يعد أداة مهمة في العملية الإنتاجية فسوق الشغل يتطلب توفير عدد كبير من العمال سواء كانوا خريجي جامعات أو معاهد وهما من خلال موضوعنا نستنتج أنه لا توجد إستراتيجية واضحة المعالم بين سوق الشغل والتعليم والتكوين في الجزائر وهذا ما انعكس على نوعية التعليم العالي بصفة عامة وخاصة في السنوات الأخيرة .

قائمة المراجع :

1. أحمد زكي بدوي، 1994، *معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية*، دار الكتاب، بيروت 1994، ص 437.
2. زكي محمد هاشم: *الإدارة العلمية*، ط 3، دار المطبوعات، الكويت، 1981، ص 255.
3. علي غربي وآخرون: *تنمية الموارد البشرية*، دار الهدى، الجزائر، 2000، ص 218.
4. عبد الباسط الهويدي، عبد اللطيف قنوعة، ماي 2013، تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية، *مجلة العلوم الاجتماعية جامعة بسكرة*، العدد 30، ص 29.
5. محمد العربي ولد خليفة: *المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية*، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 177.
6. تومي عبد الرحمان : *الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر*، دار الخلدونية ، الجزائر، 2011، ص 329.
7. قريبي ناصر الدين : *موازمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر*، 2015، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* ، العدد 04، ص 149.
8. UNESCO, 1998, **world conference on higher education, Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action** 9 October 1998 :p1